

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

ملخص التقرير السنوي

2017

ملخص التقرير السنوي 2017

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يتضمن التقرير رسداً وتحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعية والبيئية لبلادنا وجرداً للأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذه السنة.

لقد شهدت سنة 2017 العديد من الأحداث الكبرى. فعلى الصعيد الإقليمي، وعلى إثر عودته إلى الاتحاد الإفريقي في بداية السنة، عمل المغرب على تعزيز توجهه نحو مزيد من الانفتاح على القارة الإفريقية، من خلال تقدمه بشكل رسمي بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو). وعلى المستوى الوطني، تميزت هذه السنة بتأخر مسلسل تشكيل الحكومة، والمصادقة المتأخرة على قانون المالية، فضلاً عن توتر المناخ الاجتماعي الذي تجلى في المظاهرات التي عرفتها بعض المناطق من البلاد. أما بخصوص السياق الاقتصادي، فقد شهد النشاط الاقتصادي خلال سنة 2017 انتعاشاً ملموساً مقارنة مع الأداء الضعيف الذي اتسمت به السنة الماضية. غير أن هذا التحسن يظل تحسناً ظرفياً، بالنظر إلى أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من العديد من أوجه القصور البنيوية التي ينبغي معالجتها.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الوضع الاقتصادي

على المستوى الدولي، تواصل خلال سنة 2017 في العديد من البلدان، الانتعاش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد العالمي، والذي بدأ منذ نهاية سنة 2016. وقد اتخذ هذا الانتعاش وتيرة أكثر تسارعا شيئاً ما في البلدان المتقدمة. وواصلت البلدان الصاعدة الرئيسية، مثل الصين والهند، تسجيل معدلات نمو مرتفعة. من جانبها، عادت كل من البرازيل وروسيا إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، مما يعزز خروجها من مرحلة الركود الاقتصادي. من جهة أخرى، ورغم استمرار خطر النزعات الحمائية، شهدت التجارة العالمية بعض الانتعاش خلال سنة 2017. وفي ما يخص سوق المواد الأولية، يشار إلى ارتفاع أسعار البترول مقارنة مع السنة الفارطة، وذلك بالنظر إلى الاستمرار في تطبيق قرار منظمة «أوبك» وارتفاع الطلب على المستوى العالمي.

وفي ما يتعلق بالمحيط الإقليمي، سيّما العلاقات بين المملكة وباقي بلدان القارة الإفريقية، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يسعى، من خلال تقدمه رسمياً بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، إلى إرساء مقاربة قائمة على الربح المشترك ترمي إلى استثمار فرص الشراكة والتبادل في قطاعات ذات بعد استراتيجي.

على المستوى الوطني، سجل النمو الاقتصادي انتعاشاً، حيث ارتفع نمو الناتج الداخلي الخام من 1.1 في المائة في سنة 2016 إلى 4.1 في المائة في 2017. ويعزى هذا التحسن، بشكل خاص، إلى الانعكاس الإيجابي للموسم الفلاحي الجيد. فقد ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15.4 في المائة سنة 2017، بعدما كانت قد انخفضت بنسبة 13.7 في المائة في السنة الماضية، فيما ظل نمو القيمة المضافة غير الفلاحية متواضعا، رغم ما سجله من ارتفاع، إذ انتقل من 2.2 في المائة إلى 2.7 في المائة ما بين سنتي 2016 و2017.

لكن، وبغض النظر عن هذا التحسّن، الذي يبقى ظرفياً بالأساس، نلاحظ أن دينامية الاقتصاد الوطني فقدت خلال السنوات السبع الأخيرة زخمها، على اعتبار أنها لم تستطع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو. وتطرح هذه الوضعية جملة من التساؤلات بخصوص نموذج النمو الحالي الذي لا يزال يعاني من العديد من أوجه القصور التي تعيق قدرته على خلق الثروة. ومن بين أسباب هذا العجز الازدواجية البنوية التي تطبع الاقتصاد الوطني والتي تتجاور في إطارها بعض الفروع العصرية المتسمة بالدينامية والمندمجة في سلاسل القيمة العالمية من جهة، وفروع ذات قيمة مضافة ضعيفة وكذا أنشطة الاقتصاد غير المنظم من جهة أخرى.

وتتجلى محدودية نموذج النمو الحالي أيضا على مستوى الاستثمار، والذي يستم بضعف الفعالية رغم استمرار تسجيله لمستويات مرتفعة (حيث يبلغ المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال ICOR 8.5)، وهو وضع يقتضي ضرورة الانكباب على النهوض بالاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى

وتلك التي لها قدرة أكبر على توليد الآثار التبعية غير المباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يدعو المجلس إلى إحداث هيئة مستقلة تتاطب بها مهام التتبع والتقييم القبلي والبعدي للسياسات والاستثمارات العمومية.

وبخصوص المبادلات الخارجية، فقد اتسمت سنة 2017 بارتفاع عام في حجم الصادرات، مع تفاقم طفيف للعجز التجاري (188.8 مليار درهم). وقد عرفت أغلب المهن العالمية للمغرب دينامية مهمة، خاصة قطاع السيارات. لكن، هناك قطاعات أخرى كالإلكترونيك وصناعة الأدوية تجد صعوبة في بلوغ الحجم الذي يُمكنها من المساهمة بشكل قوي في تحسين رصيد الميزان التجاري. وبخصوص هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مختلف التدابير المتخذة لتحفيز الصادرات، فإن مساهمة المبادلات الخارجية في نمو الناتج الداخلي الخام تبقى مساهمة محدودة، وإن كانت قد شهدت تحسنا طفيفا جدا خلال سنة 2017. ويعكس هذا الوضع أيضا، ضعف توجه المقاولات المغربية نحو التصدير، سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، حيث قامت 6324 مقولة فقط بمعاملات تجارية في مجال التصدير خلال سنة 2017.

وبخصوص بنية الصادرات المغربية حسب المنتج، تجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز تقدم على مستوى المحتوى التكنولوجي للصادرات، حيث تحسنت حصة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط من مجموع صادرات المملكة.

من جهة أخرى، تظل الصادرات المغربية موجهة على العموم نحو مناطق جغرافية ذات معدل نمو اقتصادي ضعيف، إذ لا تشكل الصادرات الموجهة نحو بلدان ذات معدل نمو اقتصادي يفوق 4.5 في المائة سوى 12.4 في المائة من مجموع صادرات المملكة. وفي هذا السياق، يشدد المجلس على ضرورة تسريع جهود تنويع وجهات الصادرات المغربية، عبر استهداف شركاء أكثر دينامية ويتوفرون في الوقت نفسه على أسواق ذات جاذبية مهمة من حيث حجمها. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي النهوض بالصادرات العمل بشكل خاص على تحسين جودة منتجاتنا وتنافسياتها غير السعرية، مع العمل على ملاءمة أفضل للعرض الذي نقدمه مع حاجيات كل سوق مستهدف وخصوصياته.

وفي ما يتعلق بالمبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فإن حصة هذه البلدان من مجموع المبادلات التجارية للمملكة لا تزال ضعيفة، غير أنها تتخذ منحى تصاعديا بوتيرة شبه متواصلة منذ سنة 2013، لتبلغ 3 في المائة سنة 2017. ومن أجل النهوض بالمبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ينبغي مضاعفة الجهود بغية (1) التقليل المتبادل للحواجز الجمركية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والتي يظل حجمها مرتفعا جدا، (2) تعزيز الترابط اللوجيستيكي بين المغرب والشركاء الأفارقة، وضمان جودته، (3) تسريع جهود تطوير بنية صادرات المغرب، من أجل الرفع من مستوى التكامل التجاري بين الصادرات المغربية وبين حاجيات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من الواردات.

أما في ما يتعلق بمناخ الأعمال خلال سنة 2017، فقد تراجع المغرب برتبة واحدة في تصنيف مؤشر التنافسية الذي يعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي (الرتبة 71)، وفي تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) (الرتبة 69). وقد تبين أن ثمة خمسة عوامل تشكل العراقيل

الرئيسية التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، ألا وهي : الفساد، ضعف نجاعة الإدارة العمومية، الحصول على التمويل، النظام الضريبي، بالإضافة إلى التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل. وتتضاف إلى هذه العراقيل إشكالية تمديد آجال الأداء، حيث واصلت منحها التصاعدي لتبلغ 99 يوما في المتوسط سنة 2017، في وقت لم يتم فيه بعدُ نشر النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بسنّ أحكام خاصة بآجال الأداء المعتمد في سنة 2016. وفي هذا السياق، تراجعت خلال سنة 2017 وتيرة إحداث المقاولات، مُسجَّلةً 5.2 في المائة مقابل 8.3 في المائة خلال السنة المنصرمة، فيما لا تزال المقاولات حديثة النشأة تواجه صعوبات في البقاء، حيث إن 37 في المائة من المقاولات التي تم التشطيط عليها خلال سنة 2017 يقل عمرها عن خمس سنوات وحوالي 69 في المائة منها يقل عمرها عن عشر سنوات.

ويضع استمرار هذه العوامل المعرّقة مسألة فعالية الإصلاحات المتعددة التي تم إنجازها إلى حدّ الآن موضع التساؤل، كما أنه يكشف عن البطء المسجّل في تنفيذ سياسات النهوض بمناخ الأعمال وتحسين أداء المرفق العام.

من جهة أخرى، يظل أداء المغرب في مجال الابتكار أداءً متواضعا، وهو ما يتجلى في المراتب التي يحتلها في التصنيفات العالمية، وكذا في ضعف عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع المودعة من لدن المواطنين المغاربة. ذلك أن الابتكار والتطور التقني لا يشكلان مكونين أساسيين في نموذج النمو القائم حاليا، في ظل محدودية نجاعة السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالابتكار والبحث والتطوير. ويقتضي هذا الوضع الانكباب بشكل خاص على حكمة منظومة الابتكار، والولوج إلى أنماط تمويل ملائمة، والاستثمار الأمثل للفرص التي يمكن أن تتأتى من بناء شراكات بين منظومة التعليم العالي والبحث والقطاع الخاص.

وبالنسبة لتمويل الاقتصاد، شهدت وتيرة تطور القروض البنكية تباطؤا خلال سنة 2017، وذلك على الرغم من ارتفاع القروض المقدمة للمقاولات الخاصة. وإذا كانت المؤشرات المتعلقة بأداء المنظومة البنكية قد ظلت جيدة على العموم، فلا بد من الإشارة إلى أن نسبة القروض مُعلّقة الأداء من إجمالي القروض شهدت ارتفاعا طفيفا خلال هذه السنة، بالإضافة إلى استمرار تنامي ظاهرة التركيز في القطاع البنكي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن انفتاح الأبنك المغربية على باقي بلدان إفريقيا يستدعي التحلي بالمزيد من اليقظة من أجل تتبع الأخطار المرتبطة بنشاطها داخل القارة، سيما مسألة قدرة الزبناء على الوفاء بالالتزامات المالية (الملاءة)، نظرا لهشاشة الطبقة الوسطى بإفريقيا.

وتميزت سنة 2017 أيضا باعتماد المالية التشاركية بشكل رسمي في المغرب. وتعدُّ هذه الخطوة ثمرة مسلسل طويل لملاءمة الإطار القانوني، سيما في إطار القانون البنكي، ومن خلال مختلف التدابير الهادفة إلى تقليص حجم الإكراهات الضريبية. لكن، إذا كانت هذه المنتجات المالية تحبل بالعديد من الفرص، فإن المجلس يثير الانتباه إلى وجود جملة من التحديات التي يتعين رفعها من أجل توفير كافة الشروط الكفيلة بإنجاح هذه التجربة في المغرب.

وفي ما يتعلق بقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات، فقد كانت المنجزات المحققة خلال هذه السنة متباينة. فعلى مستوى الاستقرار الماكرواقتصادي، اتسمت سنة 2017 على العموم باستمرار جهود تحسين توازنات المالية العمومية. وتجلّى ذلك بشكل خاص في انخفاض عجز الميزانية، إذ

بلغ 3.6- في المائة من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة تنامي مديونية الخزينة التي بلغت 65.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام. في المقابل، ظل مستوى الدين العمومي الإجمالي مرتفعاً، حيث وصل إلى 82 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مما يقتضي التحلي بالمزيد من اليقظة لتفادي المس باستدامة ميزانية الدولة وقدرتها على مقاومة الصدمات على المستوى الماكرواقتصادي.

وبخصوص التوازنات الخارجية، شهدت سنة 2017 تراجعاً في نسبة عجز الحساب الجاري إذ بلغت 3.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 4.2 في المائة. ورغم ما عرفه من انخفاض، فإن استمرار رصيد الحساب الجاري في مستويات سلبية منذ سنة 2007، يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد المغربي على مقاومة الصدمات، كما يكشف عن عدم توازن بنيوي بين الادخار والاستثمار بالمغرب.

ودائماً على المستوى الماكرواقتصادي، تميزت سنة 2017 بتسارع وتيرة الاستعدادات من أجل الانتقال نحو نظام سعر صرف أكثر مرونة. وقد شرع في هذا الانتقال مع بداية سنة 2018. غير أن التحول إلى نظام صرف أكثر مرونة يقتضي اتخاذ تدابير للمواكبة ويتطلب درجة أكبر من الحذر والتفاعل في ما يتعلق بتتبع وتدبير المخاطر المحتملة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وبخصوص قدرة المجالات الترابية على مقاومة الصدمات الاقتصادية، كشفت الاحتجاجات التي شهدتها بعض أقاليم المملكة هذه السنة كجريدة، والتي كان من بين أسبابها نقص فرص الشغل اللائق وموارد الدخل المستقرة، محدودية نماذج التنمية القائمة في بعض المجالات الترابية والمعتمدة على مورد طبيعي واحد أو التي تتوفر على بنية إنتاجية غير متنوعة بالقدر الكافي، مما يقتضي بلورة استراتيجية حقيقية لتنويع الأنشطة القطاعية وفرص الشغل في هذه المناطق، مع الحرص على تثمين الموارد والإمكانيات المحلية. ويتعين أن تعمل برامج التنمية الجهوية (PDR) على أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار، نظراً لما يكتسبه من أهمية بالغة في استدامة المجالات الترابية، كما ينبغي العمل على ضمان إشراك فعلي لجميع الأطراف المعنية في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم.

وفي ما يخص الجوانب المتعلقة بالإدماج الاقتصادي، فقد مكن سوق الشغل خلال سنة 2017 من إحداث 86 000 منصب شغل صاف، عوض فقدان 37 000 منصب شغل في السنة الفارطة. وباستثناء قطاع الفلاحة، فإن القطاعات الرئيسية الأخرى أحدثت عدداً أقل من مناصب الشغل مقارنة بسنة 2016. وتؤكد هذه التطورات أن نموذج النمو الوطني أضحى أقل إدماجاً من خلال التشغيل، سيما أن نسبة كبيرة من المناصب المحدثّة تتعلق بوظائف تتطلب مؤهلات بسيطة وبوظائف غير مستقرة، وبالتالي لا يمكنها أن تشكل رافعة حقيقية للارتقاء الاجتماعي. وفي هذا السياق، بلغ معدل البطالة 10.2 في المائة في نهاية سنة 2017 عوض 9.9 في المائة في 2016، وذلك رغم تراجع معدل النشاط.

من جهة أخرى، لا يزال الشباب يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على منصب شغل، حيث يتجاوز معدل البطالة في صفوفهم معدل البطالة على الصعيد الوطني بـ 2.6 مرة. كما يفوق معدل بطالة الشباب 40 في المائة في الوسط الحضري. وتُحِيل هذه الوضعية على التأثير

المحدود لمختلف برامج إدماج الشباب، كما تُبرز ضرورة اعتماد رؤية شمولية ومندمجة على المدى الطويل في مجال تشغيل الشباب. وفي السياق نفسه، يساهم ضعف خلق المقاولات في تقليص فرص الشغل المتاحة أمام الشباب. فبسبب مختلف المعوقات التي يواجهها الشباب حاملو المشاريع، يظل معدل إحداث المقاولات بالمغرب في مستويات محدودة، علماً أن نسبة الأشخاص الذين يُطلق عليهم اسم «المقاولين بحُكم الضرورة»، لأنهم اختاروا المبادرة الحرة كملادٍ أخير في غياب فرص شغل مأجور، تبقى بدورها نسبة مرتفعة في المغرب.

أما بخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي غالباً ما يتم تقديمه كأحد الحلول التي من شأنها أن تساهم في الرفع من قدرة الاقتصاد على الإدماج، فينبغي بذل المزيد من الجهود على مستوى هذا القطاع. إذ رغم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم الفترة 2010 - 2020، وعلى بُعد سنتين من بلوغ أجلها، فإن القطاع لا يساهم حالياً إلا بنسبة 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي أقل من الهدف الذي حددته الاستراتيجية في 3.9 في المائة في أفق سنة 2020. كما لا يشغل القطاع سوى 5.5 في المائة من السكان النشيطين، بدل نسبة 7.5 في المائة المُحددة في إطار الاستراتيجية المذكورة. وعلاوة على ذلك، تؤكد النتائج التي حققها قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن انعكاساته على إدماج حاملي الشهادات والنساء لا تزال دون مستوى الإمكانيات التي يتيحها، حيث لا يُشغل سوى 2 في المائة من الخريجين، كما أن التعاونيات النسائية لا تشكل سوى 14.5 في المائة من مجموع التعاونيات.

على إثر تشخيصه للوضعية الاقتصادية للبلاد، انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل خاص، على دراسة الوسائل الكفيلة بضمان «النجاح في رفع تحدي التصنيع» و«جعل ريادة الأعمال (خلق المقاولات) إحدى دعائم استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب».

فبخصوص مجال التصنيع، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن القيمة المضافة الصناعية ما زالت لا تساهم بالقدر الكافي في نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن المهن العالمية غير قادرة بَعْد على إحداث ما يكفي من فرص الشغل اللائق لتعويض القطاعات التي تشهد تراجعاً. وبالإضافة إلى ذلك، يُصنّف المغرب ضمن فئة البلدان الأقل استعداداً للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة 4.0. وأمام هذا الوضع، يوصي المجلس بما يلي :

- تعزيز الحكامة المؤسسية والإطار الخاص بقيادة مسلسل التصنيع، من أجل ضمان المزيد من الفعالية والانسجام؛
- معالجة أوجه قصور السوق مع الحرص على تجنب خلق وضعيات ريعية، وذلك من خلال ربط الاستفادة من التدابير التحفيزية بالنتائج المحققة؛
- تطوير صيغ تمويل ملائمة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية والاستثمارات المبتكرة؛
- العمل على إرساء تصنيع مستدام يكفل تحقيق طموح جعل المغرب بمثابة «مصنع أخضر»، مع تعزيز التحفيزات لفائدة المقاولات الصناعية الأكثر احتراماً للبيئة؛
- ضمان الالتقاء بين المجالات الترابية، من خلال اعتماد نموذج «الممرات الصناعية» (corridors industriels)، وتشجيع إشراك أكبر للجهات؛

- ضمان مزيد من التنسيق بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التكوين؛
 - وضع إطار مرجعي مشترك ومفصل لتقييم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الكبرى؛
 - النهوض بالابتكار والبحث والتطوير لتعزيز فرص المغرب في تموقع أفضل على مستوى سلاسل القيمة العالمية؛
 - اعتماد سياسة متجددة وفعالة لليقظة والذكاء الاقتصادي؛
 - ضمان تصنيع مُدمج، من خلال تبني مبدأ التمييز الإيجابي في تشغيل الفئات التي تعاني من التمييز.
- أما في ما يتعلق بإدماج الشباب عن طريق ريادة الأعمال (خلق المقاول)، فلا يخفى على أحد اليوم أن الارتفاع شبه المستمر لمعدل البطالة في صفوف الشباب منذ سنة 2004 وكذا عدم قدرة الاقتصاد الوطني على إحداث ما يكفي من مناصب الشغل الملائمة، يشكلان عاملين باتا يهددان بشكل متزايد السُّلم والتماسك الاجتماعيين بالبلاد. ومن هذا المنطلق، وقع اختيار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المحور المتعلق بالنهوض بريادة الأعمال (خلق المقاول)، باعتباره أحد المداخل التي ينبغي استكشاف ما تحبُّل به من فرص كفيلة بتعزيز إدماج الشباب داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس ما يلي :
- مراعاة الطابع غير المتجانس لفئة الشباب عند صياغة البرامج المتعلقة بالتشغيل؛
 - اعتماد مقاربة لا مركزية لتحسين مناخ الأعمال، من خلال إشراك أفضل للجهات في النهوض بريادة الأعمال على الصعيد المحلي؛
 - تشجيع إرساء قواعد المنافسة الشريفة، من أجل تقليص الحواجز التي تحول دون ولوج المقاولين الشباب وحَمَلة المشاريع إلى سوق السلع والخدمات؛
 - تحسين فرص حصول الشباب على صِيغ التمويل الملائمة وتعزيز قدرات الصناديق المخصصة لريادة الأعمال المبتكرة؛
 - تنمية الحس والمهارات المقاولاتية لدى الشباب منذ سن مبكرة، على مستوى المنظومة التربوية؛
 - جعل المقاول نموذجاً ملهماً للشباب داخل المجتمع، وهو ما يحيل على الجانب المتعلق باستراتيجية التواصل وبدور وسائل الإعلام؛
 - تطوير وتحسين الولوج إلى خدمات جيدة في مجال التوجيه (mentorat) والتأطير (coaching) المقاولاتي، من أجل تحسين أمد بقاء المقاولات حديثة النشأة.

الوضعية الاجتماعية

على المستوى الاجتماعي، لا تزال العديد من أوجه القصور البنيوي تلقي بظلالها على قطاعي التربية والتكوين المهني. وفي هذا الصدد، كشف الموسم الدراسي 2016-2017 عن وجود جملة من الاختلالات، تَهْمُّ على الخصوص توظيف مدرّسين لا يتوفرون على تكوين ملائم في مهن التربية والتكوين، فضلاً عن الاكتظاظ الذي تشهده الفصول الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، يطرح تنامي أعداد المتدرّسين في القطاع الخاص مسألة التمازج الاجتماعي، ويثير تساؤلات حول الشرح الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن منظومة تربوية تسير بسرعات متعددة، كما يُمكن أن يشكل تهديداً للتماسك الاجتماعي وأن يُقوّض ثقة المواطنين في القدرة على الارتقاء الاجتماعي من خلال المدرسة.

وبخصوص التكوين المهني، فإن هذا القطاع يشهد بالتأكيد زيادة كبيرة في أعداد المسجّلين، بيد أن معدل البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني لا يزال أعلى من المعدل المسجل في صفوف نظرائهم من خريجي التعليم العام. وتحيل هذه الوضعية على ضرورة تعزيز آليات التوجيه والتركيز على جودة التكوين الذي يوفره هذا القطاع أكثر من التركيز على طاقته الاستيعابية.

وفي ما يتعلق بقطاع الصحة، تتواصل الجهود الرامية إلى تعميم التغطية الصحية الأساسية، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية للساكنة مع نهاية سنة 2017، حسب وزارة الصحة، 60 في المائة، وذلك بالنظر إلى مواصلة تسجيل الطلبة في نظام التغطية الصحية المحدث لفائدتهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من اعتماد القانون المتعلق بالتغطية الصحية لفئة العاملين المستقلين في 2016، فإن هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ خلال سنة 2017. وعلاوة على ذلك، ورغم التقدم المحرز على درب تعميم التغطية الصحية الأساسية، تسجّل عدة اختلالات، إنّ على مستوى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو نظام المساعدة الطبية (راميد)، وترتبط بشكل خاص بتمويل المنظومة وبحكامه القطاع.

فبخصوص نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تعرف نسبة الجزء الباقي من مصاريف العلاج على عاتق المستفيدين من هذا التأمين منحى تصاعدياً مستمراً منذ سنوات، سيّما في القطاع الخاص. لذا، فقد بات من اللازم العمل على مراجعة التعريفات المعتمدة في هذا القطاع وتعزيز آليات مراقبة تطبيقها. وفي ما يتعلق بنظام المساعدة الطبية (راميد)، فقد شمل مع متم سنة 2017 ما مجموعه 11.7 مليون مستفيد، غير أن 7.4 مليون منهم فقط يتوفرون على بطائق سارية المفعول. ويعزى هذا الأمر إلى ضعف معدل تجديد البطائق، سيّما من قبل الفئات الهشة (31 في المائة). وفضلاً عن ذلك، لم تتم مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية بزيادة حجم التمويل وتعزيز الموارد البشرية المخصّصة لقطاع الصحة العمومية، بما يُمكن من الاستجابة للحاجة المتزايدة إلى خدمات الرعاية الصحية.

أما في ما يتعلق بالسكن، تؤكد المؤشرات المتاحة إقبالاً هاماً على الوحدات السكنية البالغة قيمتها المالية 250 000 درهم، مقابل إقبال ضعيف على برنامج المساكن ذات القيمة العقارية المخفّضة، التي حُدد ثمنها في 140 000 درهم. وفي ما يخص برنامج «مدن بدون صفيح»، الذي تم إطلاقه سنة 2004، فقد مكن من إعلان 58 مدينة «مدينة بدون صفيح» في متم سنة 2017.

غير أنه من الضروري ألا تقتصر سياسة السكن على بناء وحدات سكنية فقط، بل ينبغي أن يتوسع نطاقها ليشمل، في إطار سياسة اجتماعية، مجالات التشغيل والتعليم والصحة والثقافة والتنقل.

وبخصوص المساواة بين الجنسين والمناصفة، جرى الوقوف عند انشاز الفقر والبطالة وضعف معدل النشاط في صفوف النساء. كما أن المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد النساء وبتحسين ظروف عيشهن وبضمان استقلاليتهن الاقتصادية، ظلت في مستويات مقلقة، رغم التقدم المحرز على الصعيد المؤسسي والاجتماعي. ويتجلى هذا الوضع بشكل خاص في المنحى التنزلي الذي بات يشهده معدل ولوج المرأة إلى سوق الشغل، وذلك رغم تعميم تدرس الفتيات وتزايد نسبة ولوجهن إلى التعليم العالي.

وفي ما يتعلق بوضعية الفئات الهشة، تجدر الإشارة إلى ضرورة تعزيز آليات محاربة تشغيل الأطفال وتحسين حكامتها. ومن بين هذه الآليات، نذكر برنامج «تيسير»، الذي يهدف إلى تقديم الدعم المالي للأسر بغية محاربة الهدر المدرسي، والذي يواجه عدة صعوبات تتعلق على وجه الخصوص بضعف المبلغ الشهري للمنح الدراسية وعدم انتظام وتيرة صرفها لفائدة الأسر. ومن هذا المنطلق، فإن تحسين حكامة التدابير التحفيزية المعتمدة حالياً يكتسي أهمية بالغة، خاصة في ظل استمرار ظاهرة تشغيل الأطفال في بلادنا، حيث شملت «الأعمال الخطيرة لدى الأطفال» المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و17 سنة، 162 000 طفل في سنة 2017، أي ما يمثل 65 في المائة من مجموع الأطفال العاملين.

وفي ما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، فيُسجل أن تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التي تم اعتمادها في سنة 2015، اقتصر على إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم خلال سنة 2017 إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي جرت المصادقة عليه سنة 2016، مما ساهم في تأخير تفعيل الآليات التي ينص عليها القانون المذكور من أجل محاربة التمييز الذي يمكن أن تتعرض له هذه الفئة.

أما بخصوص موضوع الهجرة، فقد تواصلت خلال سنة 2017 المرحلة الثانية من عملية تسوية وضعية المهاجرين التي انطلقت في 2016. وقد تم في إطار هذه العملية إيداع 25 600 طلب إلى غاية متم نونبر 2017. وعلى المستوى التشريعي، تجدر الإشارة إلى التأخر الذي عرفه تفعيل القانونين المتعلقين بالحق في اللجوء وبالهجرة. ومن ناحية أخرى، بات من الضروري التعجيل بإيجاد حل للظروف الصعبة التي يعيشها المهاجرون السريون الذين يقيمون في مخيمات مؤقتة.

وفي ما يتعلق بالأشخاص المسنين، فإن التطور الديموغرافي والتغيرات التي شهدتها البنيات المجتمعية يتطلبان بلورة سياسة اجتماعية خاصة بهذه الفئة، سيّما لفائدة الأشخاص المسنين غير القادرين على التكفل بأنفسهم (فاقدي الاستقلالية). كما ينبغي تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المسنين، من خلال تعميم التغطية الصحية وتعزيز عرض العلاجات الصحية الموجهة لهذه الفئة.

أما بالنسبة لمحاربة الجريمة، فقد سجلت بلادنا توقيف 541 140 شخصاً في إطار قضايا جنائية تم عرضها على النيابة العامة خلال سنة 2017. وفي هذا الصدد، ينبغي على السلطات أن تولي أهمية خاصة لمحاربة الأفعال الإجرامية التي تُقوّض شعور المواطن بالأمن، والتي غالباً ما يتم تداولها وتضخيمها عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ويقتضي هذا الوضع مواصلة الجهود المبذولة في مجال التواصل، من أجل الحد من انتشار الأخبار الزائفة حول الجريمة.

وبخصوص نزلاء المؤسسات السجنية، يطرح الارتفاع المستمر لأعداد السجناء، (40 في المائة منهم مسجونون في إطار الاعتقال الاحتياطي) إشكالية الاكتظاظ بالسجون وتكلفة تديير المنظومة السجنية الملقاة على عاتق المجتمع، كما يطرح بشكل خاص مدى نجاعة العقوبات السالبة للحرية. ومن هذا المنطلق، ينبغي الإسراع بإصلاح مسطرة ومدة الاعتقال الاحتياطي، من جهة، والعمل من جهة أخرى على إدراج العقوبات البديلة في القانون الجنائي باعتبارها وسيلة لمكافحة حالات العود وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية.

وعلى صعيد الحوار الاجتماعي، لم تُمكن سنة 2017 من تحقيق تقدم ملموس بين الشركاء الاجتماعيين. ويدعو المجلس في هذا الصدد إلى وضع اللبنة الأساسية لاستئناف حوار اجتماعي ببناء وناجح.

وفي ما يتصل بالمناخ الاجتماعي، سُجّل خلال سنة 2017، 154 إضراباً في القطاع الخاص، تمّ خوضها في 121 مقاوله، وأسفرت عن 178 289 يوم إضراب. ويبقى السبب الرئيسي لخوض الإضرابات هو عدم احترام المشغلين لمقتضيات مدونة الشغل. وينبغي أن يثير هذا الوضع الانتباه إلى ظروف العمل في بلادنا ومدى تطبيق مدونة الشغل.

من بين أوجه القصور المتعددة التي كشف عنها تشخيص الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2017، ركز المجلس بشكل خاص على جانبين أساسيين، ألا وهما : ضرورة «تعزيز الالتزام بفعالية المساواة بين الجنسين» و«جعل توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والحفاظ عليها محورا ذا أولوية في السياسات العمومية».

ففي ما يتعلق بالطبقة الوسطى، يوصي المجلس بما يلي:

- ضرورة إيلاء عناية فائقة لجودة مناصب الشغل المحدثة إضافة إلى الجانب الكمي، بما يُمكن الخريجين الشباب من الولوج إلى مناصب شغلٍ لائقٍ، تكفل تحقيق الارتقاء الاجتماعي؛
- تجنب أي إضعاف للنقابات، من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأجراء، كما ينبغي الحرص على التطبيق الفعلي لمقتضيات مدونة الشغل، مع العمل على أن يظل مستوى الأجور متناسبا مع مستوى إنتاجية العمال؛
- العمل، بالإضافة إلى توجيه الدعم نحو الطبقات ذات الدخل المحدود، على تعزيز حماية المستهلك وبلورة سياسة للتنافسية الفعلية، تُمكن من تطبيق العقوبات المناسبة ومحاربة مظاهر الاحتكار ومواطن الريع والممارسات المتعلقة بالاتفاق على تحديد الأسعار والاستغلال التعسفي لوضعٍ مهيمٍ في السوق؛

■ العمل على جعل حجم الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى في نطاق تحمل هذه الأخيرة، وضمان المزيد من الإنصاف والتدرج في مجال الضرائب؛

■ ضمان تتبّع منتظم ودقيق لمديونية الأسر؛

■ تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية التي لها انعكاسات أكبر على المستوى المعيشي للطبقة الوسطى وعلى قدرتها على الارتقاء الاجتماعي، سيّما التعليم، والصحة، والسكن مع النفقات المرتبطة به (الطاقة والماء...)، مع العمل على الرفع من جودة تلك الخدمات؛

■ التشجيع على مشاركة أكبر لممثلي الطبقة الوسطى في مسلسل اتخاذ القرار، سيّما على مستوى الانخراط في الحياة السياسية.

ومن أجل النهوض بالإعمال الفعلي للمساواة بين الجنسين، يوصي المجلس بما يلي:

■ وضع برنامج مدرسي للتحسيس المستمر بتأثير السلوكات التمييزية على تكافؤ الفرص بين الفتيات والفتيان؛

■ تطوير الممارسات البيداغوجية، بما يجعلها خالية من كل سلوك يتنافى مع مبادئ المساواة بين الجنسين؛

■ مراجعة الكتب المدرسية بشكل يسمح بمناهضة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وتصحيح النظرة المختزلة لأدوار المرأة؛

■ تشجيع وسائل الإعلام على تعزيز انخراطها في دينامية النهوض بالمساواة بين الجنسين.

الوضعية البيئية

وفي المجال البيئي، تميزت سنة 2017 باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وقيام حركات احتجاج اجتماعية في بعض المناطق، على خلفية صعوبة الولوج إلى الموارد المائية. وفي ضوء هذه الأحداث، التي تؤكد حجم المخاطر التي ينطوي عليها الإجهاد المائي وتداعياته على جوانب أخرى من قبيل الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي، فقد بادرت بلادنا، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، إلى وضع برنامج استعجالي للتزويد بالماء، وإطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة الجديدة من أجل تحسين الولوج إلى الماء في مجموع التراب الوطني. وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج استثمارات بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب والسقي، في الفترة الممتدة ما بين 2018 و2025، والشروع في عملية مراجعة المخطط الوطني للماء، وإطلاق مشروع تحلية مياه البحر في جهة سوس ماسة، والتنصيب في قانون المالية لسنة 2018 على تدابير تحفيزية لفائدة منشآت تحلية مياه البحر، وإدراج المناطق القروية ضمن نطاق البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، في أفق سنة 2040.

وبالموازاة مع ذلك، تم اعتماد البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء 2017-2030 والشروع في إعداد المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل. ويقتضي تفعيل هذا المخطط تجاوز عدد من العقبات المتعلقة بالحكامة، والقدرة على التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية، وآليات

التحكيم ذات الصلة، وموضوع الاستثناءات الممنوحة في المناطق غير القابلة للبناء.

وفي المجال الطاقوي، كانت النتائج المحققة خلال سنة 2017 مطابقة للأهداف المسطرة في إطار الورش المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تميزت هذه السنة بتزايد إدماج هذه الطاقات في قطاعات الفلاحة، والتزود بالماء في الوسط القروي، والصناعة (توقيع بروتوكول اتفاق مع مجموعة «BYD»). غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في مجال النجاعة الطاقوية.

ومن جهة أخرى، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة، ووضع سياسة وطنية للتنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر). ذلك أن قطاع النقل يعتبر من بين القطاعات الرئيسية المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة. وإذا كانت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستية قد أولت عناية خاصة لقطاع نقل السلع واللوجستيك بالمناطق الحضرية، فإن المغرب في حاجة إلى اعتماد سياسة وطنية خاصة بمجال التنقل الأخضر في مجموع مناطق البلاد، تشمل تدابير تهم التحسيس، وترشيد الطلب على خدمات النقل، وملاءمة المنظومة الإنتاجية والإطار التنظيمي والبنيات اللازمة من أجل تطوير العرض وتحفيز الطلب في مجال وسائل النقل الأكثر مراعاة للبيئة.

الموضوع الخاص : ” الفوارق الاجتماعية والمجالية ”

لقد أبرزت الحركات الاجتماعية المسجلة خلال الفترة الأخيرة، أن الفقر والبطالة في صفوف الشباب والإقصاء والفوارق أضحت ظواهرَ يَنظُرُ إليها المواطنون بشكل متزايد بصفتها شكلا من أشكال الحيف. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن ربط الرفض المتزايد للفوارق بالمغرب بالتغيرات التي شهدتها المجتمع المغربي. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أن تفاقم الفوارق ينعكس على التماسك الاجتماعي للبلاد، فقد أفرد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره السنوي برسم سنة 2017 لمسألة الفوارق الاجتماعية والمجالية، مقترحا في هذا الصدد جملة من المداخل ذات الأولوية، والتي يمكن تقديم خطوطها العريضة كما يلي :

- استعادة ثقة المواطنين في قدرة المؤسسات والسياسات العمومية على تحسين ظروف عيشتهم، وتعزيز قيمة الاستحقاق، والحد من حجم الفوارق، وذلك من خلال تركيز الجهود على محاربة الفساد، وتعميم مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وزجر الممارسات المنافية للتنافس، ومحاربة الامتيازات، وتقليص الأجال الفاصلة بين اعتماد القوانين وبين إصدار النصوص التطبيقية المتصلة بها، وغير ذلك؛
- إحياء آليات الارتقاء الاجتماعي عن طريق إعادة تأهيل المدرسة العمومية بما يمكنها من توفير تعليم ذي جودة ومتاح للجميع؛
- توسيع القاعدة الضريبية وإرساء نظام ضريبي منصف ومتدرج يضمن إعادة توزيع المداخل والثروات؛
- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال تسريع عملية توجيه المساعدات العمومية للمواطنين وفق مبدأ الاستهداف، واستكمال إرساء نظام الحماية الاجتماعية الشاملة، وتجميع أنظمة التقاعد، وغير ذلك؛
- وضع سياسة وطنية إرادية وعرضانية كفيلة بتحسين وتعزيز مكانة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، واتخاذ تدابير المؤاكلة اللازمة لتنفيذ القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء...؛
- تقليص الفوارق المجالية عبر تحسين الحكامة والديمقراطية المحليتين، وتعزيز آليات التضامن المجالي.

أنشطة المجلس

بخصوص أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017، أعد المجلس، في إطار إحالة من مجلس المستشارين، رأياً حول «مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي». كما أنجز المجلس، على إثر إحالة واردة من مجلس النواب، دراسة ورأياً حول موضوع «التممية القروية : مجال المناطق الجبلية». وفي إطار الإحالات الذاتية، عمل المجلس على إنجاز أربعة تقارير وأربعة آراء تَهْمُ المواضيع التالية : «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطْرَدَة ومُدْمَجَة ومستدامة»، «المدن المستدامة»، «التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب»، و«تنمية العالم القروي : التحديات والآفاق». كما أعد المجلس «التقرير السنوي برسم سنة 2016».

ومن جهة أخرى، جرى انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2017 نائباً أولاً لرئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والمؤسسات المماثلة لها، كما تم انتخابه نائباً لرئيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية. ووقع المجلس في سنة 2017 اتفاقية تعاون مع مجلس المستشارين للمملكة المغربية ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لكل من جمهورية الغابون وجمهورية الكوت ديفوار.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 : الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50

البريد الإلكتروني : contact@ces.ma